

الصحفي المصري هشام جعفر كرمز للتضحية من أجل الوطن

كتبه سارة محمد | 11 أبريل, 2017



السجن، مكان يمتزج فيه الألم بالقهر، أيام تمر في عتمته، وسط تطلع إلى الآتي، ووسط أمل بالخروج، ولقاء الأحبة، لم تخلُ السجون من ضيفٍ يحلُّ بها، أو مقيمٍ يعيش بين ثناياها، إلا أن البعض منهم يصبح نورًا تتلمسه جدران الزنازين، وسط ظلمات السجن الدامس، ويصبح كملك متوج في أبيه صفحات التاريخ، واحد من هؤلاء، هشام جعفر، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية وكبير استشاري المركز الإقليمي للوساطة والحوار.

الزميل الصحفي هشام جعفر، هو أيضًا باحث مرموق، شارك في صياغة "وثيقة الأزهر" التي تتسم بالوسطية والساعية إلى توافق وطني والداعمة لمدينة الدولة، مستشار لمؤسسات دولية تعمل على أهداف السلام والتآخي والحوار، وبعضها متخصص في منع الحروب والنزاعات المسلحة والعنف.

عمل جعفر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مشروعات
تخدم المجتمع المصري

هشام جعفر، صحفي منتهك الحقوق، يتعامل معه النظام كأنه العدو، قبض عليه منذ ما يقرب من عامين، بدعوى انضمامه لـ "جماعة محظورة"، لا أحد يعرف بالتحديد ماهية تلك الجماعة،

وكذلك “تبنى” أفكار متطرفة، ومنذ ذلك اليوم المشؤوم، أصبح جعفر أسير دائرة الحبس الاحتياطي.

عمل جعفر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مشروعات تخدم المجتمع المصري، يضاف إلى هذا كونه صحفيًا وباحثًا متميزًا، فقد عمل مع مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية في مناقشات عن “[العلاقة بين العرف والقانون والمجالس العرفية](#)”، ولعرفة المزيد عن سيرته الذاتية المشرفة: [اضغط هنا](#).

دوره البارز في “مؤتمر الأزهر”

دعا شيخ الأزهر في النصف الأول من العام 2017 إلى مؤتمر بعنوان “المواطنة والعيش المشترك”، حيث تطرق إلى العديد من القضايا الشائكة كالخطاب الديني، مواجهة الأفكار المتطرفة، وكذا العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، ورغم جهوده الكبيرة بشهادة الجميع إلا أنه ما زال حبيس الجدران.

قدم هشام جعفر، مع بدايات الألفية الثالثة، كتابات وأبحاثاً حملت رؤى نقدية عميقة لفكر [جماعة الإخوان](#) وتنظيمها

قال عنه الكاتب والمفكر د. عمرو الشوبكي في مقال له بعنوان “العيش المشترك”: “مؤتمر الأزهر عن العيش المشترك ذكرني بأحد الأسماء البارزة التي عملت بجد وإخلاص في هذا الملف وهو هشام جعفر الذي ربطته [بالأزهر](#) علاقة طيبة وقوية، وكان من رواد مشروع العيش المشترك في [مصر](#)، ومع ذلك ما زال الرجل قابلاً خلف القضبان لما يقرب من عام ونصف العام رهين الحبس الاحتياطي ودون محاكمة.

واستكمل الشوبكي “هشام جعفر واحد من أكبر الأسماء الفكرية والصحفية في [مصر](#)، فهو صاحب فكرة الإنذار المبكر في مناطق التوتر الطائفي مع سمير مرقص وسامح فوزي وحنا جريس وآخرين، وتعاون مع فضيلة شيخ الأزهر [أحمد الطيب ومشيخة الأزهر الشريف](#)، وأيضاً فضيلة الشيخ [علي جمعة](#) لتقديم أفكار تفيد البلاد في موضوع الفتنة الطائفية ومعالجتها بطريقة تحترم الواقع الاجتماعي المعاش دون أن تستسلم لمثالبه، وتسعى لتغييره من خلال نشر مفاهيم عصرية للدين في أوساط النخبة والمجتمع”.

وأضاف “قدم هشام جعفر، مع بدايات الألفية الثالثة، كتابات وأبحاثاً حملت رؤى نقدية عميقة لفكر [جماعة الإخوان](#) وتنظيمها، بعضها نشرناه منذ عشر سنوات في [مركز الأهرام للدراسات](#) في كتابين شهيرين حررهما كاتب هذه السطور وهما: إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي”، والكتاب الثاني هو “أزمة [الإخوان المسلمين](#) وفي كليهما كانت مساهمة هشام الأكثر انضباطاً والأكثر نقدية لفكر الجماعة”.

رغم محمودية قوائم العفو، إلا أنها لا ترفع الظلم الواقع على العديد من المعتقلين، وبالتمعن في ذلك الأمر، نجد أن بعض الذين شاركوا في مؤتمر الشباب، يمارسون دور الانتقاء على أساس الهوى

ودعا الشوبكي في مقاله الإمام الأكبر شيخ الأزهر أن يتدخل في قضية هشام جعفر، “الذي كان من أوائل من تحدثوا في قضية العيش المشترك ودافع عن **الأزهر** حين صمت كثيرون وهو يعرف مثل كثيرين اعتداله ووسطيته وبعده عن العنف والتحريض”.

الباحث الخلق مرفوع من قوائم العفو

رغم محمودية قوائم العفو، إلا أنها لا ترفع الظلم الواقع على العديد من المعتقلين، وبالتمعن في ذلك الأمر، نجد أن بعض الذين شاركوا في مؤتمر الشباب، يمارسون دور الانتقاء على أساس الهوى، وليس على أساس الأحقية والعدل، فقد تواترت أنباء عن وجود اسم الباحث الخلق - كما يلقيه كل من يعرفه - في قوائم العفو، إلا أنه أطيح باسمه، بحسب ما قاله العديد من النشطاء على صفحاتهم بمواقع التواصل الاجتماعي وكذا زوجته.

قال عنه صديقه الكاتب المرموق، د. أيمن الصياد: “لم أجد اسم **هشام جعفر**، مثل كثيرين جدًا (ربما لن تكفي صفحات هذه الجريدة لتعداد أسمائهم) غابوا عن قائمة الأسماء المتئين وثلاثة، ولكنني أعرف أن الباحث الخلق (كآخرين مثله) محبوس **بلا محاكمة** منذ 21 من أكتوبر 2015 وأن السجن يكاد يذهب بما تبقى من بصره نتيجة **لمرض مزمن في العصب البصر**، وهناك من بخل عليه بعلاج يستحقه في مستشفى السجن فقرر أن ينقله إلى سجن العقرب”.

كان الصحفي والباحث المرموق هشام جعفر واحدًا ممن وقفوا وراء إصدار “**وثيقة الأزهر للحريات**” المدافعة عن حقوق المرأة وحرية العقيدة والنابهة للأفكار المتطرفة □□

وذكر الصياد في مقاله الذي نشر في موقع الشروق الإلكتروني أن جماعة الإخوان المسلمين نسفت مشروع جعفر الفكري المتميز لتجديد الخطاب الديني قبل سنوات، وكذلك مشروعه الطموح Islam .online

وفي بحث له بعنوان “أزمة الإخوان المسلمين”، تناول جعفر تجربة الإخوان في العمل النقابي، معتبرًا أنهم نحوا منحى النظام الحاكم ذاته في محاولة “تأميم” العمل النقابي، سيطرة وتسييسًا واستخدامًا، في محاولة لإيجاد منبر سياسي يتسم بالمؤسسية والعلنية كحل لمشكلة الحظر الرسمي لنشاط الجماعة المستمر منذ عقود، وانتقد - بحسب مقال الصياد - غلبة الممارسة السياسية الزاعقة والدعائية، والحرص على إشراك الرموز والقيادات الإخوانية، وأشار في بحثه أنه غابت القدرة

على العمل المشترك بين الإخوان والقوى النقابية والسياسية الأخرى في ظل انعدام الثقة المتزايد بين الطرفين

التهمة.. التطرف الديني

ومن المثير للضحك أو الدهشة إن شئت، أن يوجه إلى هشام جعفر اتهامًا بالتطرف الديني، أمر يضحده ما **كتبه عنه دكتور حنا حريس** البرلماني القبطي وعضو **المجلس الاستشاري** الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد اختار أعضائه في ديسمبر 2011، من أنه “لو كانت هناك شهادة تعطى للمواطن الصالح في مصر لكان الأجدر بها هشام جعفر”.

وأكد ذلك **رسالة مجلس الكنائس العالي** التي وجهها إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي تستغرب فيه أن الباحث القابع في السجن بلا محاكمة من مؤيدي الأفكار المتطرفة، “رغم ما نعرفه من التزامه بالعمل الإنساني ومشاركته الإيجابية في الحوار والتفاهم بين الأديان، وانشغاله بحل النزاعات” بحسب مضمون الرسالة.

دوره في وثيقة الأزهر

كان الصحفي والباحث المرموق هشام جعفر واحدًا ممن وقفوا وراء إصدار “**وثيقة الأزهر للحريات**” المدافعة عن حقوق المرأة وحرية العقيدة والنابهة للأفكار المتطرفة، وشارك أيضًا في “**لجنة العدالة الوطنية**” لوأد رياح فتنة طائفية بدت نذرها في الأفق بعد **أحداث قرية الماريناب** / أسوا.

كتب جعفر عن ظاهرة “**فائض التدين**”، وأورد في مقاله العديد من الظواهر الثقافية الخطيرة مثل الحساسية للاختلاف الديني والثقافي، الحكم على الآخرين وفق معايير ثقافية ضيقة، التفرقة في المعاملة، النمطية والتعميم الثقافي - الديني.

العقرب.. التجويع والإهمال الطبي المتعمدان

يبدو أن السياسة المتبعة في مقبرة العقرب - كما أطلق عليها العديد من النشطاء وأهالي المعتقلين - هي سياسة “القتل البطيء”

على الطرف الآخر من الهاتف يأتي صوت زوجة الباحث والصحفي هشام جعفر، الدكتورة منار الطنطاوي، يحمل الكثير من الألم والأمل، وقد رأته يومها بعد محاولة لزيارته داخل محبسه بسجن العقرب المشدد، وحكت لنا ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، فقد بدا جعفر شاحبًا، فقد الكثير من وزنه، وقد امتلأ وجهه بلسعات الناموس، مسببة تورم وجهه وجسده، وحكى لها عن معاناته داخل هذا “العقرب” الذي أبت جدرانها وسجانوه أن يحملوا القليل من الرحمة: “رحت الزيارة ومش هتكلم على أي حاجة غير لحظة لما شففته قلبي اتخطف ساعتها، وجه شاحب وحوالين عينه أسود وشفافيه بيضاء ووجه كله مفيش مكان فيه من غير ما الناموس قرصه، أول ما اتكلم قالي أنا

“الناس متبهدة من قلة النظافة والمياه، الناموس هناك بشع، ومحدث عارف ينام”، هكذا بدأت زوجته الصابرة حديثها ليس فقط عن هشام جعفر بل عن وضع المعتقلين في هذا السجن المشدد، وأخبرت موقع “الحدث العربي” بأن ضباط العقرب ينتهجون سياسة تخالف جميع القوانين والأعراف الدولية وحقوق الإنسان، ألا وهي “سياسة التجويع”: “ممنوع دخول الأكل في الزيارات بشكل نهائي، بيدخلوا الأدوية بس، مانعين أي نوع من أنواع الأكل، أو بيدخلوا كمية أكل متكفيش حتى طفل”.

واستكملت الزوجة بقولها: “البديل هنا الأكل من التعيين، هشام قالي إنه غير آدمي وبيجيب تسمم، أنا بيجيب له أدوية ومطهرات كثير، فاضل بقى أكل “الكاتين” سيء جداً وميتاكلش وأسعاره غالية قوي”.

يبدو أن السياسة المتبعة في مقبرة العقرب – كما أطلق عليها العديد من النشطاء وأهالي المعتقلين – هي سياسة “القتل البطيء”، فلا طعام صالح للاستهلاك الآدمي، ولا اهتمام بشق النظافة، هكذا وصفت زوجته الحال بداخل زنزانتها: “قالي إنهم مصرين على عدم الرش، لما بيرشوا الناموس بيخف وهما رافضين”، واستكملت “قولي لكل الناس اللي بيحصل، قوليهم إننا بنموت بالبطيء، قوليلهم إن مش هشام لوحده، كل الناس اللي في السجون”، وأضافت “هشام جاله جرب مرتين نتيجة لتعمد عدم النظافة”.

أن المسكنات التي أوصلت بها مستشفى القصر العيني خلال وجوده بها لم تعد تؤثر معه، إضافة إلى أنه لم يجر التحاليل الطبية المطلوبة أو أخذ عينة من البروستاتا لمعرفة نوع التورم المشتبه به

أما عن الإهمال الطبي المتعمد فحدث ولا حرج، فقد أخبرها هشام جعفر بأن هناك تعمد لإهمال حالته الصحية، “قالي إن الدكتور ركب له القسطرة غلط وتسببت له بنزيف”، “هشام قالي إنه عنده احتباس في البول، قالي المرة اللي فاتت ركبلي القسطرة غلط ونزفت والقسطرة بقت تجيب دم، مش عايز اتبهدل”.

وأكدت “الطنطاوي” أن المسكنات التي أوصلت بها مستشفى القصر العيني خلال وجوده بها لم تعد تؤثر معه، إضافة إلى أنه لم يجر التحاليل الطبية المطلوبة أو أخذ عينة من البروستاتا لمعرفة نوع التورم المشتبه به”.

وتابعت: “إحنا اللي بندخل الدواء وبنكلم الطبيب نقوله على وضعه ونرسل العلاج اللي يقوله، وضعه الصحي في النازل لأن مفيش رعاية طبية، ولا عارفين نطلعه مستشفى خاص على حسابنا”.

المعاناة منذ أغسطس 2016

رفضت وزارة الداخلية ثلاث مرات نقل هشام من مستشفى قصر العيني إلى مستشفى المنيل الجامعي، لإجراء العملية الجراحية اللازمة له بزعم عدم وجود سيارة ترحيلات

ليست المرة الأولى، فقد قام مستشفى قصر العيني ومصلحة السجون، في أغسطس 2016، بنقل هشام جعفر إلى سجن، رغم أن حالته الصحية سيئة جدًا ومصاب بورم في البروستاتا.

وفي هذا الصدد قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وقتها: “الصحفي وسجين الرأي المريض هشام جعفر النزيل بمستشفى قصر العيني لتلقي العلاج ضمن عدد من السجناء المرضى، بينهم القاضي السجين محمود الخضيري وآخرين، أعلنوا إضرابهم عن الطعام منذ ثلاثة أيام، احتجاجًا على حرمانهم من العلاج ومنع دخول الأدوية لهم، وتهديدهم بإعادتهم لسجن العقرب قبل شفائهم أو إجراء العملية الجراحية التي يحتاجونها”.

وقالت زوجته في وقت سابق: “العملية الجراحية التي كان يفترض إجراؤها لجعفر منذ شهر مارس الماضي لم يتم إجراؤها حتى الآن، ثم تصاعد التعسف بحرمانه وزملائه من إدخال العلاج الذي يحضرونه على نفقتهم من الخارج”، مؤكدة أن وزارة الداخلية رفضت ثلاث مرات نقل هشام من مستشفى قصر العيني إلى مستشفى المنيل الجامعي، لإجراء العملية الجراحية اللازمة له بزعم عدم وجود سيارة ترحيلات، والآن نرى تقاريرًا غير حقيقية من أطباء لم يقوموا بإجراء فحوص له، يتعلل بها أحد الضباط في تهديدهم بالعودة للسجن إذا اشتكوا من سوء المعاملة”.

جعفر.. يسوع آخر

كما ضحى يسوع بنفسه من أجل خلاص البشرية - بحسب المعتقد المسيحي - فقد وافق هشام جعفر على التضحية بنفسه من أجل إظهار حقيقة ما يحدث داخل مقبرة العقرب، فعلى الرغم من الظروف غير الآدمية التي يحظى بها داخل زنزانه، وعلى الرغم من أن كشفه للحقيقة سيؤثر على أوضاعه هناك، إلا أنه لم يخف على نفسه، وآثر الحق، فبحسب زوجته قال “هما قاصدين، كل حاجة بتتم بقصد وتعمد، اكتبي عن اللي شفتيه ومتسكتوش ومتخافوش، وإن شاء الله لو قعدت 50 سنة”.

هشام جعفر، شهد له القاضي والداني بدمائه خلقه وحبه للوطن، فقد كان يأمل دومًا بوطن خالٍ من الفتنة الطائفية والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي ظهرت عليه مؤخرًا

حالة معتقل واحد تكشف بشاعة وهول ما يحدث داخل السجون المصرية، من تجويع وإهمال طبي متعمدين، انعدام النظافة داخل الزنازين، وتعمد بقائها هكذا كنوع من القتل البطيء،

وانتشرت بداخلها أمراض كثيرة كالحساسية والجرب وظهور مرض الليشمانيا في حالة أحمد الخطيب الذي ما زال قابلاً داخل زنانه تخرج منه الحياة رويداً رويداً في غياب الضمائر والأفئدة.

هشام جعفر، شهد له القاضي والدايني بدمائة خلقه وحبه للوطن، فقد كان يأمل دوماً بوطن خالٍ من الفتنة الطائفية والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي ظهرت عليه مؤخراً.

الباحث المرموق قرر أنه لا خوف بعد اليوم، مهما كانت التكلفة باهظة رغم معاناته الشديدة مع المرض والأوجاع المستمرة، وأثر كشف أسرار وخبايا السجون المصرية بفسادها وطغيانها، وما يدور داخلها من ظلم وافتراءات وموت بطيء، ما قاله هشام جعفر صرخة لكل معتقل سياسي، وصوت لمن لا صوت لهم.

يبقى أن نقول إن الاعتقال السياسي والقمع، هما ما يجمعان الدول العربية، فكما قال الكاتب عبد الرحمن المنيف في روايته "شرق المتوسط" أنه "علامة عربية خالصة، معلقة على أبواب البيوت، موجودة في كل مكان، في الشوارع، في الغرف، قد تجدها في جيوبنا أيضاً!"

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/17499](https://www.noonpost.com/17499)